المعهد الدولي للبحوث والدراسات الليبية
International Institute for Libyan Studies and Research

الاستثمـــــار في رأس المـــال البشـرى

الشباب الليبي رأس مال بشري مستفاد منه أم مورد بشري مهدور؟

أ. د. عازة عمر ابوغندورة

توطئة

يلعب رأس المال البشري دوراً حيوياً في تحقيق التنمية، كما تقاس قوة الاقتصاد اليوم بنوعية الموارد البشرية وكفاءتها وحسن استخدامها، الأمر الذ دفع بعديد من الدول إلى توجيه الاهتمام نحو رأس المال البشري.

ويؤدي رأس المال البشري دوراً حيويّاً في تحقيق التنمية، كما أنّ قوة الاقتصاد تُقاس اليوم بنوعيّة الموارد البشرية وكفاءتها وحُسن استخدامها. (الإسكوا، 2021)

وتعرف منظمة اليونيسيف رأِس المال البشري بأنه المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الاصحاء المتعلمين الاكفاء والمنتجين، الذين يلعبون دوراً رئيسا في تعزيز امكانياتها نحو النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية.

ويري البنك الدولي ان رأس المال البشري يتألف من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي تتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكِّنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع. ويمكننا إنهاء الفقر المدقع وبناء مجتمعات أكثر شمولا من خلال تنمية رأس المال البشري.

ومن هنا كانت الدعوة ملحة للاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يتطلب هذا الاستثمار توفير التغذية، والرعاية الصحية، والتعليم الجيد، والتدريب، والوظائف، وبناء المهارات.

ويُعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنّه" الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنساني على نحو يمكنهم من زيادة كفاءته. (أبو رغيف، والعكيلي، 1998، ص.157)، فالاستثمار في رأس المال البشرى سيؤدى إلى زيادة اكتساب الافراد العاملين للمهارات والخبرات اللازمة للمشاركة في تحقيق التنمية المنشودة.

فقد جاء في تقرير التنمية في العالم لعام 2019م، الصادر عن البنك الدولي أنّ الحكومة ينبغي عليها وضع ثلاثة حلول لبناء فرص وظيفية وزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات العامة، وهي:

- الاستثمار في رأس المال البشري وخاصة في الفئات المحرومة، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لتنمية المهارات الجديدة التي يزداد الطلب عليها في سوق العمل، مثل المهارات الإدراكية والسلوكية الاجتماعية عالية الترتيب.
- تعزيز الحماية الاجتماعية لضمان التغطية الشاملة والحماية التي لا تعتمد بشكل كامل على العمالة الرسمية بأجر.
- زيادة تعبئة الإيرادات من خلال تحديث النظم الضريبية عند الحاجة، لإتاحة مساحة في الموازنة لتمويل تنمية رأس المال البشري والحماية الاجتماعية.

وتحقيق التنمية المستدامة يستلزم: -

- معرفة ودراسة الموارد البشرية وذلك لخلق توازن بينها وبين الأصول البشرية، وذلك للاستفادة القصوى من الشباب كرأس مال بشري لتحقيق التنمية المستدامة.
- تبنى مبدأ العدالة الاجتماعية، وذلك بوضع سياسات اجتماعية قائمة على المساواة في الفرص والعدالة في التوزيع، مما يكفل مواجهة الفقر، والبطالة، والتهميش الاجتماعي، والاقتصادي.

ويعتبر معدل الأمية، ونسبة الالتحاق بالمدارس، والانفاق على الخدمات الأساسية كالتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، ونصيب الفرد من الناتج المحلى، وتحقيق مستو لائق من المعيشة من أهم مؤشرات قياس رأس المال البشرى لأي مجتمع.

الاستثمار في الشباب:

"الشباب في جميع البلدان هم أكبر مورد بشري للتنمية وأهم عامل للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والإبداع التكنولوجي .إنّ مخيلتهم ومثلهم العليا وطاقاتهم ورؤياهم ركن أساس في استمرارية تطوير وتنمية المجتمعات التي يعيشون فيها .إنّ المشاكل التي يواجهها الشباب، إضافة إلى رؤياهم وتطلعاتهم، هي العناصر الأساسية للتحديات والآفاق في مجتمعات اليوم وأجيال المستقبل." **(الأمم المتحدة، 1995)**

وفقَ مُنظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثّقافة (اليونسكو) فإنّ نسبة الشّباب في العالم تُقارب 18% من مجموع سكّانه؛ حيثُ يتواجد في العالم ما يقارب 1.2 مليار شخص يقعون ضمن فئة الشّباب، ومن المتوّقع زيادة عددهم بما مقداره 72 مليون في الأيام القادمة وحتّى حلول عام 2025م، كما أنّ الإحصائيات تُشير إلى أنّ أعداد الشباب في الجيل الحالي تفوقُ أيّ عددٍ مضى عبر التاريخ، وعلى الرّغم من هذه الإحصائية ومن العدد الكبير للشباب والزيادة المستمرّة فيه، إلّا أنّ نسبتهم مُستمرّة في التّناقص مع زيادة نسبة كبار السنّ حول العالم.

اعتُمِد تعريف عالمي للشباب – كإطار مرجعي للسنة الدولية للشباب – بأنهم الأشخاص الذين يتراوح سنهم بين 15 – 24 سنة (الامم المتحدة ص. 4) كما استخدم هذا التعريف من قبل الأمم المتحدة في البرنامج العالمي للشباب حتى سنة 2000، إلا أن مصطلح الشباب يختلف باختلاف المجتمعات ولذلك فإن التعريفات تغيرت استجابة للظروف السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية.

لقد أدركت المجتمعات المتقدمة أهمية الشباب كفاعل اجتماعي مؤثر في عمليات التغيير الاجتماعي واهتمت بالبحث العلمي لقضاياه وذلك بإنشاء مراكز متخصصة لبحوث الشباب ومنها – على سبيل المثال – مجموعة الشباب والمجتمعات التي تكونت في فرنسا أواخر الثمانينات وهي تضم باحثين

أغلبهم من علماء الاجتماع ينكبون على دراسة الشباب ومن أوجه متنوعة وبمقاربات متعددة الاختصاصات. (المنجى الزيدي ص 72)

يمثل الشباب في المنطقة العربية، الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة، فئة ديمغرافية كبرى في هذه الدول وتتعدّى نسبتهم العشرين في المئة. وتنمو هذه الفئة بمعدلات غير مسبوقة، حيث فاق عدد الشباب العربي 66 مليون نسمة القادرين على العمل في عام 2005 أي (21 في المئة مجموع السكان) ، بينما كان هذا العدد في سنة 1980 نحو 33 مليون نسمة (أي ما يعادل 5.19% من مجموع السكان) وتشير التوقعات إلى أنّ عددهم سيصل إلى 78 مليون نسمة في عام 2020، أي ما يعادل نسبة 20.18% من مجموع سكان المنطقة .ويشكل الشباب في بلادهم قوة ومصدراً للثروة الوطنية والتنمية البشرية اللتين لا يستهان بهما، هذا إذا ما فُعّل دورهم واستثمرت طاقاتهم وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية التي تفي باحتياجاتهم وطموحاتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية. (أسود،2013، ص:11)

الشباب في ليبيا:

تمثل فئة الشباب في ليبيا نسبة كبيرة في هيكل الاعمار للسكان، فالسكان الليبيون يتميزون بخاصية الفتوة إذ إنه رغم انخفاض فئة العمر (24–51) فيما بين عام 1995 وتعداد عام 2006 حيث انخفضت إلى 77.41 % عام 2006 مقارنة بعام 1995 والتي بلغت 4.51 % ، إلا أن العدد المطلق لا يزال في حالة تطور مستمر (علي الشريف، ص 65).

إن ارتفاع نسبة فئة الشباب في البناء العمري للمجتمع له أهيمته ودلالته فيما يخص مؤشرات التنمية وما يرتبط بها من احتياجات وبرامج مستقبلية للشباب.

لا يمكن الاختلاف علميا في أن الشباب هو عمادُ المجتمع وهو قوته الراهنة، وخير دعامة لمستقبله. ذلك أن النسبة الديمغرافية للشباب تصل

فـي ليبيـا إلـى حـدود 55% مـن مجمـل السـكان(حوالي 6 مليـون نسـمة فـي مسـاحة تفـوق 1.760.000 كليـو متـر مربـع)، ولـذلك نـرى أنـه طبيعـي أن يعمـد المجتمع إلى تأكيد مظاهر الاحتفاء بالشباب والعمل على تمييزه إيجابيا من خلال الحرص الدؤوب على الاستثمار في كرامته والقطع مع واقعه المتَسم بالهامشية والإقصاء وعدم الاعتراف بقدراته وملكاته المتعددة وهي ملكاتٌ يمكن استثمارها خاصة في الخلق والإبداع وإعادة بناء المجتمع وتحديثه وإعداد الانتقال الديمغرافي في المجتمع الليبي، وضمان تواصل الرسالة الحضارية بين الأجيال الليبية. فالاستثمار في كرامة الشباب الَليبي مسؤولية المجتمع برمته، حكاماً ونخباً وشعباً، من أجل ضمان حرياته من جهة وحقه المقدس في دولة الرفاه الضامنة للكرامة والدراسة والشغل والسكن والتنمية والصحة والمشاركة السياسية والحزبية من جهة أخرى. (وناس، 2018، ص:234-235)

التحديات التي تواجه الشباب في ليبيا

لا مناص عن القول بوجود جملة من التحديات أسهمت بشكل فعال في إضعاف عملية ولوج الشباب وألقت بضلالها على مشاركتهم الاجتماعية والسياسية خصوصا في نهضة البناء وصناعة السلام ومن أبرز هذه التحديات:

1- اقتصاد ذو مورد واحد

منذ اكتشاف النفط في الستينات ظلّ اقتصاد ليبيا اقتصاداً غير متنوّع يعتمد على النفط كمورد رئيسي يستند إليه الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدّى إلى ضيق الخيارات المتاحة أمام الشباب وقوى العمل، وساهم في تقليص التنوّع في رأس المال البشري.

2- ضعف القطاع الخاص

مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد بالدول النفطية الشبيهة بالاقتصاد الليبي، حاليًّا لا تتعدى 20% من إجمالي الدخل والعمالة، في حين

ترتفع هذه النسبة إلى 40% في الدول غير النفطية، ويشير البنك الدولي في دراسته عن القطاع الخاص في ليبيا إلى أنّ نسبة القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي تصل إلى 17,3% من الناتج المحلي الإجمالي بما قيمته 8,3 مليارات دولار أميركي في سنة 2018، وهو رقم يعد مسببًا نظرًا لطبيعة الاقتصاد الليبي، خصوصًا إذا ما أخذنا في الحسبان أنّ أهمّ قطاع اقتصادي- وهو قطاع النفط- تحت الملكية والإدارة العامة للدولة.

إنّ محاصرة القطاع الاقتصادي الخاص ومحاربته لفترة من الزمن من قبل القطاع العام في الدولة الليبية أدّت إلى ضعفه في المشاركة في السوق الاقتصادي المحلي والعالمي.

3- عزلة الشباب الليبي عن محيطة الاقليمي والدولي

لقد عانى الشباب كغيره من فئات المجتمع من العزلة التي فرضتها سياسات الحكم في ليبيا على مدي يزيد عن 50 عاما، كذلك العزلة التي فرضت على المجتمع نتيجة الحصار على البلاد 1992 -1998 والذي نتج عنه عدم التفاعل مع المجتمع الدولي.

الرهان على الشباب، استثمار مضمون، ومشاركة فعالة

يقول الخبراء: " إذا اردت أن تستشرف مستقبل أمة فترقب حركة شبابه"

فقد تحولت الأدبيات الحديثة عن الشباب من التركيز على الشباب كمشاكل إلى الشباب كأصول. ويجب النظر إلى التركيبة السكانية المتغيرة والوضع الاجتماعي للشباب كفرصة لإشراك إمكاناتهم الهائلة غير المستغلة وطاقتهم الديناميكية. كما يتضح من الأحداث الأخيرة في العالم العربي، يمكن للشباب أن يكونوا "محفزين أقوياء" في تطورهم وتنمية مجتمعاتهم. (بوغندوره، مصطفى، ورقة غير منشورة)

تعد فئة الشباب من أهم الفئات التي لها دور هام في التنمية كما أن هذا الدور عامل رٌئيسي في تحسين مؤشرات التنمية البشرية وما يرتبط بها

من حالة مؤشرات: التعليم – الصحة – العمل – المشاركة، ولعل المؤشر الأخير هو أهمها حيث إن مشاركة الشباب تسهم في تنمية مجتمعاتهم كما أنها تفتح أمامهم المجال للمساهمة بأفكارهم ورؤيتهم لكيفية تحقيق التنمية وضمان استمراريتها.

ولقد تحددت أنماط مشاركة الشباب في التنمية منذ إعلان السنة الدولية للشباب على أنها تشمل:

- المشاركة الاقتصادية وتتعلق بالعمل والتنمية.
- المشاركة السياسية وتتعلق بعمليات صنع القرار وتوزيع السلطة.
- المشاركة الاجتماعية وتتعلق بالارتباط المجتمعي.
- المشاركة الثقافية وتتعلق بالفنون والموسيقى القيمة. (فشيكة، ص 112)

إن الرهان الأول والأخير والرأي الفصل هو الاستثمار في الشباب فهو واحدٌ من أهم الاستثمارات الضرورية التي يمكن أن يقدم عليها المجتمع الليبي في العقود الثلاثة القادمة، ويمكن أن نقدم هذه الخطوة في النقاط الاتية كما يراها المنصف وناس: (وناس، ص ص:335-337)

1- حينما ينقذ المجتمع شبابه؛ فإنه ينقذ بذلك راهنه ومستقبله، ويمنع شبابه من "أطروحة" التكفير والإرهاب باسم الدين.

2- الاستثمار في الشباب تحصين للمجتمع من كل أنماط العنف والتطرف، والتكفير آفة كل العصور.

3- ربما يكون من المفيد في هذه المرحلة بالذات إجراء تأمل عميق فيما عمدت إليه المجموعات العنيفة حينما تعمدت إفراغ عقول الشباب من المخزون النفسي والذهني السابق وإعادة استغلاله في خلق قوة عنيفة من أجل بناء الدولة.

4- ليس خافياً على أحد أن جزءاً من استقرار ليبيا يعود إلى استقرار شبابها وإلى تمتعه بحقوقه ووجود استراتيجيات وطنية تحتويهم، وتستغل طاقاتهم.

5- انتشال الشباب من مستنقع البطالة فنسبة البطالة في ليبيا بلغت، ومنذ سنوات أرقاماً مرتفعة في بلد يزخر بفرص العمل وكثرة الموارد، ولكن في غياب شبه تام لإداراتها.

ماذا يريد الشباب الليبي؟ ما هي تطلعاته وأمانيه؟

لعل أفضل إجابة على هذا التساؤل تكمن في الاستماع إلى ما يقول هؤلاء الشباب، فبمناسبة اليوم الدولي للشباب، اجتمع ممثلو الشباب مع المنسق المقيم بالإنابة وممثل اليونيسف في ليبيا، لمناقشة التحديات والحلول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة(SDGs) ، ركز هؤلاء الشباب على:

- نرغب في حلول نهائية، وليس حلولًا مؤقتة.

- "هنا في ليبيا نحتاج إلى جميع الحقوق. (التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية)،

- عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن من القضايا الرئيسية التي تشغل الشباب في ليبيا،

- التركيز بشكل كبير على التحديات المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك الجودة، الوصول، وفرص التوظيف.

- "النظر في الحوكمة والعدالة الانتقالية"،

- "إذا لم يكن هناك سلام، فلن تكون هناك عدالة"

- المشاركة والتمثيل العادل للشباب.

- التأكيد على احترام حقوق الانسان. "لا يوجد حق من حقوق الإنسان أكثر أهمية من الآخر".

اقترح الشباب أيضاً أن تعمل الأمم المتحدة معهم ومع آخرين لتنفيذ حلول مثل:

- العمل مع الحكومة الليبية لوضع استراتيجية شبابية رسمية تشمل إنشاء مساحات آمنة للشباب؛
- دعم منظمات المجتمع المدني في تشكيل شبكة شبابية منظمة؛
- الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والتفاعل النشط مع السلطات بشأنها؛
- العمل مع السلطات لزيادة المنح الدراسية التعليمية، وتحديث المناهج الدراسية، وتطوير شبكة شبابية عبر الجامعات؛
- العمل مع الحكومة لتحسين الوصول والحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة وربطهم بأدوات الحماية الاجتماعية؛
- زيادة الوعي بحقوق الإنسان بين المحامين والقضاء، وتوضيح الروابط بين حقوق الإنسان والإسلام.

"إن إمكانيات ليبيا تكمن في شبابه إشراك الشباب في عملية صنع القرار أمر ضروري إذا كنا نريد مجتمعًا حديثًا. إنه يسمح بالحوار بين الأجيال والتعاون، مما يعزز التفاهم المتبادل والتعاون. كما يضمن أن تكون أصوات ورؤى الجيل القادم جزءًا من تشكيل مستقبلنا المشترك". **(ميشيل سيرفادي، المنسق المقيم بالإنابة وممثل اليونيسف في ليبيا، 13أغسطس، 2023، طرابلس)**

هناك مسارين إذا أردنا ان نستثمر في الشباب كرأس مال بشري

المسار الأول:

- **صياغة استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية المستدامة تراعي:**
-

1- تمكين الشباب

الحاجة ماسة إلى خطة استراتيجية وطنية لإدماج الشباب في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وليس الاقتصار في ادماجهم في قضايا الشباب فقط، فالشباب يمثلون فئة عمرية ليست لها نفس التوجهات الفكرية، وربما إلى حد ما العقائدية ومن هنا تبرز أهمية وضع خطة لاستيعاب الشباب تتمثل في:

- الاستيعاب الثقافي: وضع برامج ثقافية دينية تعمل على مواجهة الأفكار العنيفة والمتطرفة ونشر ثقافة التسامح، وقبول الاخر.
- الاستيعاب المادي: تقديم المساعدة المالية والفنية تمكن الشباب من تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة للحصول على دخل ثابت.
- الاستيعاب المؤسسي: تكوين مؤسسات مهنية تدريبية ترفع من قدرات ومهارات هؤلاء الشباب ليتمكنوا من ولوج سوق العمل.

2- إعادة النظر في تشريعات العمل والتوظيف

العمل على اصلاح التشريعات الخاصة بالعمل والتعيين مثل (قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، والقانون التجاري). كذلك العمل على الحد من عدد الموظفين والتعيينات التي تتم بالمحاباة والمحاصصة.

3- الحماية الاجتماعية

إن الحماية الاجتماعية هي الأساس في أي تخطيط تنموي، انطلاقا من مبدأ أن الحماية الاجتماعية حق وليس منة، فجميع أفراد المجتمع لديه الحق في الحماية الاجتماعية، والحق في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك الحق في عدم الحرمان من تغطية الضمان الاجتماعي بشكل تعسفي أو غير معقول، والحق في المساواة في التمتع بالحماية الكافية في حالات البطالة، أو المرض، أو الشيخوخة، أو غير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة للظروف الخارجة عن الإرادة.

برامج المسؤولية الاجتماعية وبرنامج التنمية المستدامة هي برامج تتبناها الدولة من خلال المؤسسات السيادية (المؤسسة الوطنية للنفط وشركة الاتصالات القابضة)، تكون مكانية بتخصيص نسبة من الارباح والدخل لرفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين البنية التحتية في المناطق القريبة من ابار النفط ومنصات انتاج الحقول ومصانع التكرير.

4- خلق فرص عمل جديدة

ليبيا بحاجة لاستحداث فرص عمل مستدامة للشباب من خلال:

- تشجيع المشروعات التنموية للشباب ويتمثل في صقل المهارة ورفع الكفاءة، والاعفاء الضريبي...
- تشجيع الانخراط في العمل الفني والحرفي. ومن الضروري تحسين التعليم وإعادة هيكلته والتوجه نحو التعليم الفني، وإعادة فتح واحياء المعاهد التقنية والفنية في البلاد.
- وضع سياسة وآلية لتفكيك الجماعات المسلحة، وإعادة دمجها في سوق العمل، فإذا ما علمنا أن نسبة الشباب تصل حسب التقديرات المقدرة إلى أكثر من 80% من العدد الإجمالي لأعضاء الكتائب الميلشوية المسيطرة على الجغرافيا الليبية علماً وأن عدد أفرادها كان

يقدر عام 2013 بأكثر من 350 ألف عضواً مدججاً بالسلاح وخارجاً عن القانون على الرغم من اختلاف التقديرات وتباينها. (جودة، الخطيب، 2015، بتصرف) فإن هذا يعكس ضرورة وجود منهجية مستندة على جمع المعلومات من أرض الواقع والبيانات والإحصائيات، التي تمثل الرقم الحقيقي لعدد هؤلاء الشباب، ومستوياتهم التعليمية، ومهاراتهم الحرفية والحياتية، والعمل على تجفيف منابع الدعم والتمويل لهم.

- ضرورة وضع رؤية اقتصادية اجتماعية تشتمل على برامج تأهيل للشباب حاملي السلاح، وإيجاد فرص عمل لهم.

المسار الثاني:

طلب المساعدة من المجتمع الدولي:

نحن لا نعيش بمفردنا فى هذا الكون، بل هناك آخرين لهم السبق في مجال التنمية، والاستثمار، والعمار. يجب الاقرار بحاجتنا إلى المشورة، والمساعدة من المجتمع الدولي لدعم واستثمار رأس المال البشري

يحتل الاستثمار في رأس المال البشري الأولية في استراتيجيات المجتمع الدولي خاصة في استراتيجية البنك الدولي العالمية للتنمية، وقد يكون من المفيد الاطلاع على مشروع البنك الدولي (مشروع رأس المال البشري) الذي يساعد في إحداث تغييرات جوهرية في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. هناك ثلاثة أهداف رئيسية لهذا المشروع: أولاً، بناء الطلب على استثمارات أكبر وأفضل في البشر؛ ثانياً، مساعدة بلدان العالم على تعزيز استراتيجياتها واستثماراتها المتعلقة برأس المال البشري وذلك لتحقيق تحسينات سريعة في النتائج؛ ثالثا، تحسين كيفية قياس رأس المال البشري.

وليبيا ان لم تكن في حاجة لأموال وقروض من البنك الدولي إلا انها بحاجة ماسة للمساعدة في الاستثمار في رأس المال البشري ستكون الحاجة ملحة لمساعدة المجتمع الدولي في:

- برامج نزع السلاح وتأهيل وإدماج المقاتلين.
- خبراء متخصصون لتدريب وبناء القدرات لرأس المال البشري.
- المساعدة وتقديم العون في برامج تأهيل ومساعدة ضحايا سوء المعاملة والعنف نتيجة الصراع المسلح.
- المساعدة الفنية والتقنية في مواجهة المعوقات التي تحول دون تنمية رأس المال البشري. **(البنك الدولي، مشروع رأس المال البشري، 2020)**

الخاتمة:

على الرغم من الإقرار بان التنمية الشاملة المستدامة تقوم على الاستثمار في رأس المال البشري الموجود في المجتمع دون تمييز بين مكونات المجتمع، إلا اننا لا نستطيع ان ننكر أو نتجاهل الدور الحيوي والهام للشباب في تحقيق ونجاح التنمية المستدامة.

لقد غاب الشباب الليبي عن المشهد طيلة 50 سنة على الأقل وهذا الغياب أفقده الكثير من الخبرات، والمهارات، وأدت إلى تقوقعه على نفسه، وضيق أفقه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبعده عن صناعة القرار.

ان تشخيص هذه القضية، ومعالجتها تتطلب رؤية متكاملة لوضعية الشباب بحيث نستطيع وضع السياسات والبرامج التي تكفل اشراك الشباب في بناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة، ليصبح الشباب في ليبيا رأس مال بشري ذو قيمة ومساهمة عالية، وليس مورد بشري مهدور.

المراجع:

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير و*مؤسسة* التمويل الدولية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مذكرة المشاركة القِطرية الخاص بدولة ليبيا للفترة الممتدة من عام 2019 إلى عام 2021، 19 فبراير 2019، وحدة الإدارة القِطرية في بلاد المغرب.

2- البنك الدولي، مشروع رأس المال البشري، humancapital@worldbank.org

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلحين،2021.

4- المنصف وناس، ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى، الدار المتوسطية، تونس، 2018.

5- اليونيسف (UNICEF)2017. ليبيا: تقرير حول الوضع الإنساني (يوليو-سبتمبر)،

(Libya: Humanitarian Situation Report (July-September)

6- صندوق الأمم المتحدة للسكان 2018 .(UNFPA). تحليل لوضع العنف على أساس الجنس في ليبيا (Gender-Based Violence Situational Analysis for Libya).

7- عائشة محمد بن مسعود فشيكة، الشباب والمجتمع رصد وتحليل سوسيولوجي لواقع الشباب الليبي، مجلة الأستاذ، العدد 9، خريف 2015.

8- عازه عمر بوغندوره، عبدالكريم على مصطفى، دور بعض المكونات في التنمية، ورقة غير منشورة، مقدمة لمجلس التخطيط، 2020.

9- علي مصطفى الشريف وآخرون، حالة الشباب الليبي اليوم، الفرص والتحديات، منظمة الأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى، غير مؤرخ.

10- محمود جودة، أحمد الخطيب، المليشيات والحركات المسلحة في ليبيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.
11- هنريتا أسود، السياسة الوطنية للشباب، الاسكوا، الأمم المتحدة، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي أسيا،2013.
12- World Youth Alliance, Kateri Salas, what can I do to change the world, January 10, 2013.